



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٧ آب (أغسطس) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين يلتقي رؤساء الغرف الإماراتية ويوجه الدعوة للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي - الإفريقي



على زيادة التعاون القائم وتبادل الخبرات بين كافة الأطراف وتقوية العلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية من جهة وما بين الدول العربية ومختلف دول العالم من جهة أخرى. ورحبت الغرف الإماراتية بكافة الشراكات والتعاون مع اتحاد الغرف العربية بما يزيد من حجم التبادل التجاري ويعزز تكامل الأدوار لتنفيذ فعاليات اقتصادية كبرى تخدم الاقتصاد العربي واستدامته. كذلك رحبت الغرف الإماراتية بالمشاركة في أعمال المنتدى، مؤكدة أن الإمارات تشهد علاقات متميزة اقتصادياً مع الدول الإفريقية لما لهذه القارة من أهمية اقتصادية وفرص استثمارية واعدة، مع الحرص على تواصلها المباشر مع مختلف الدول الإفريقية لتنمية التعاون الاقتصادي.

زار الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين، الغرف التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جرى البحث في زيادة التعاون والشراكات بما يصب في تنمية القطاع الاقتصادي المحلي والعربي.

ويوجه شاهين الدعوة للغرف الإماراتية للحضور والمشاركة في المنتدى الاقتصادي الإفريقي العربي في الأردن تحت عنوان «خريطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة» خلال يومي 27 و28 سبتمبر 2017، والذي سيشترك فيه الغرف التجارية العربية والإفريقية والعديد من المصارف والمؤسسات المالية وشركات التمويل والمنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة وهيئات تشجيع الاستثمار وغيرها من المؤسسات المعنية.

ولفت شاهين إلى أن "محاور المنتدى تتناول الشراكة العربية الإفريقية وواقع التجارة البينية بين الدول العربية وإفريقيا وسبل تعزيزها والفرص الاستثمارية المتاحة"، مؤكداً أن "الاقتصاد الإماراتي من أهم الاقتصادات وأكبرها في المنطقة"، مشيداً بالتطور والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات وحرص الغرف الإماراتية على تعزيز تعاونها في تنفيذ فعاليات وإيجاد خدمات تصب في نمو القطاع الاقتصادي بشكل عام.

في المقابل، أكد رؤساء ومسؤولو الغرف في دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية تعزيز التعاون المشترك ودوره في زيادة التجارة والاستثمار بين دول المنطقة، مشيدين بالدور الهام لاتحاد الغرف العربية كهمزة وصل رئيسية بين مختلف الغرف التجارية وحرصها

■ زيادة العجز التجاري المغربي 7.9 في المئة

كشف مكتب الصرف المغربي عن زيادة العجز التجاري 7.9 في المئة إلى 111 مليار درهم (ما يعادل 10.9 مليار دولار) خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017 الحالي وذلك بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، بفعل زيادة الواردات. وزادت واردات الطاقة 33.4% إلى 39.13 مليار درهم وارتفع الإنفاق على المواد الخام 11.6% إلى 11.93 مليار درهم. ونمت الصادرات الإجمالية 7.1% على أساس سنوي إلى 140.78 مليار درهم مدفوعة بنمو صادرات الفوسفات 7.9% وزيادة الصادرات الزراعية 10.1 في المئة.

في المقابل تراجعت إيرادات السياحة إلى 24.46 مليار درهم. وزادت تحويلات المغتربين إلى 35.16 مليار درهم في حين ارتفعت الاستثمار الأجنبي المباشر 33.8 في المئة.



■ السعودية الأولى عربياً استحوذاً لسندات الخزنة الأميركية



أظهرت بيانات وزارة الخزنة الأميركية، رفع المملكة العربية السعودية حيازتها لأذونات وسندات الخزنة الأميركية للشهر التاسع على التوالي، بقيمة 8.8 مليار دولار خلال شهر يونيو (حزيران) الماضي.

ووفقاً لبيانات وزارة الخزنة الأميركية، رفعت السعودية حيازتها من أدوات الدين الأميركية إلى 142.8 مليار دولار بنهاية يونيو، مقابل 134 مليار دولار في مايو (أيار)، بزيادة نسبتها 6.5 في المئة. وبذلك حلت السعودية في المركز 11 على مستوى العالم لملكية السندات وأذون الخزنة الأميركية، فيما تصدرت بذلك قائمة الدول العربية الأعلى استحواداً على السندات الأميركية، بينما حلت الإمارات العربية المتحدة ثانياً بنحو 58.9 مليار دولار، ثم الكويت ثالثاً بإجمالي 31.8 مليار دولار.

■ ارتفاع إيداعات المركزي الإماراتي النقدية



ارتفع إجمالي قيمة الإيداعات النقدية لدى مصرف الإمارات المركزي إلى 123 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي، منها 122.9 مليار درهم عملة ورقية و 50 مليون درهم عملة معدنية.

وبلغت قيمة الزيادة في الإيداعات النقدية على المستوى الشهري 20.5% حيث ارتفعت من 102 مليار درهم في مايو إلى 123 مليار درهم في نهاية شهر يونيو وفقاً لأحدث الإحصاءات التي أصدرها مصرف الإمارات المركزي.

ووفقاً لتحليل حركة الإيداعات كان شهر مايو الماضي الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الإيداعات النقدية والتي بلغت 21.9 مليار درهم في حين بلغت خلال شهر أبريل 21.8 مليار درهم. وشهد شهر يونيو إيداع 21 مليار درهم.

■ 31.8 مليار دينار حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة



بلغ حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في دول العالم (حكومية وقطاع خاص) نحو 31.8 مليار دينار (105 مليارات دولار) خلال الفترة من 2000 إلى 2016، في ظل وجود توجه نحو تقلص الاستثمارات المباشرة التي تشهد ارتفاعاً في المخاطر.

وأظهر التقرير الذي أعدته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أنّ غالبية الاستثمارات الكويتية المباشرة تتركز في الولايات المتحدة التي تستحوذ على نحو 55 في المئة من إجمالي الاستثمارات الموزعة حول العالم.

ووفقاً للتقرير فإنّ قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جذبتها الكويت خلال الفترة المذكورة بلغت نحو 3.4 مليارات دينار (11.2 مليار دولار)، فيما لفت خبراء إلى تأثير ذلك السلبي على النمو الاقتصادي والقطاع الخاص في الكويت.

■ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس



الفوسفات والنفط، ضمن خطة إنقاذ اقتصادي للحد من الاحتجاجات التي تتسبب بتعطيل الإنتاج.

أظهرت بيانات الهيئة التونسية للاستثمار، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في تونس بنحو 1.8% في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، بدعم من قطاعات الطاقة والصناعة.

وسجلت استثمارات الأجانب بتونس في النصف الأول نحو 967.8 مليون دينار تونسي (483 مليون دولار أميركي)، مقابل 950.8 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضح رئيس الهيئة التونسية للاستثمار، خليل العبيدي، أنّ "الاستثمارات الأجنبية التي حلت في النصف الأول توزعت على 944.8 مليون دينار استثمارات مباشرة و23 مليون دينار استثمارات غير مباشرة".

وكان الرئيس الباجي قائد السبسي كلف الجيش بحماية مناطق إنتاج

■ البرلمان اللبناني يقر مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المنظمة للقطاع مهامها، في ما خص إصدار الترخيص من خلال المشاركة في لجنة المشروع.



أقرّ مجلس النواب اللبناني أمس، مشروع قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعدما أدخلت عليه لجنة الإدارة والعدل تعديلات في وقت سابق.

وتضمّن القانون عددا من المواد أهمها أنّه تخضع لأحكام هذا القانون المشاريع المشتركة التي تقوم بها الدولة والمؤسسات العامة وسائر أشخاص الحق باستثناء البلديات أو اتحاد البلديات والتي يجوز أن تخضع المشاريع المشتركة التابعة لها لأحكام هذا القانون. كما أنه وخلافاً لأي نص آخر، تخضع المشاريع المشتركة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لقطاعات الاتصالات والكهرباء والطيران المدني لأحكام هذا القانون، وعند إبداء المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، موافقته على السير بالمشروع المشترك، تمارس الهيئة

■ الأردن: تراجع احتياطي العملات الأجنبية 12.7 في المئة



أظهرت أرقام للبنك المركزي الأردني، تراجع احتياطي العملات الأجنبية 12.7% في نهاية يوليو/ تموز مقارنة مع نهاية عام 2016.

وبلغت قيمة الاحتياطي الأجنبي للمملكة في نهاية يوليو (تموز) نحو 11.24 مليار دولار مقارنة مع حوالي 12.88 مليار دولار في نهاية 2016. في حين بدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالانخفاض منذ بداية العام 2016 بفعل التراجع في الاستثمار الأجنبي وحوالات المغتربين والدخل السياحي وهي العوامل المغذية لاحتياطي المملكة من العملة الصعبة.

وارتفع الدخل السياحي للمملكة ارتفع 14.5% في النصف الأول من العام الحالي إلى 2.1 مليار دولار مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك بفعل ارتفاع عدد السياح 9.9 في المئة.